بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى احدى لحظات الهدوء النفسى وهمسات النضوج الفكرى وجدت أن الظفر بالحقائق لا يتأتى إلا بالارادة والجرأة والإدراك الحسى للأمور وأن الأستنتاج والتطبيق العملى للحقائق لايكون إلا بالأستقراء المستمر المتكرر ، وأن الممارسة العملية والفعلية هى خير السبل لتأكيد الحقائق لاسيما فى مجال البحث الفنى الجنائى وبالمواجهة ضد سعى الجانى لطمس الحقيقة وتجهيلها - مما يستلزم الدقة فى جمع الأدلة وإقامة الحجة تلو الحجة ثم صهرها فى بوتقة ذهنية صافية وصولا لها . وكشفا للنقاب عنها - وتأكيدا للدليل فيها ولا مراء أن ذلك يستلزم بالضرورة الألمام الكلى والجزئى بالحقائق العلمية وجمع الأثار المتخلفة عن الحادث أيا كانت سواء تبدت ذات أهمية أم دونها لإمكان التعرف على هدف الجانى وبالتالى الوصول إلى أسلوب الجريمة على أعتبار أن الحقيقة دائما وابدا لتكمن فيما يخلفه المتهم من آثار على مسرح الجريمة . من هذا المنطلق كان مبلغ أقتناعى أن الشغف بالحقائق لابد فيه من الأستقامة المنطقية مع البعد كل البعد عن الأستكانة الفكرية أو الكسل الفكرى .

لذا كان الهدف الأول من تلك الطبعة من هذا المولف أن أبذل قصارى الجهد فى الباس الأمور لثوبها العلمى ... والواقعى . والتطبيقى بل والعملى ، والتحليلى ...

ورغم أن ذلك الأحساس المنطقى كان له الغلبة لدينا فى عرض جزئيات هذا المؤلف إلاأن التقدم العلمى يدفعنى إلى المزيد فى تبيانها وإظهارها مسايرة لها وتأكيدا لتطور الحياة الاجتماعية .

لا سيما وأن منع الجريمة قبل وقوعها وضبط فاعليها قبل التردى فيها يؤكد هيبة الشرطة ويقوى مهابتها ويشيع الأمن بين المواطنين خاصة وأن لدينا فى مصر رجل

شرطة واحدا لما يزيد عن ٣٠٠٠ فرد من السكان فكيف يستطيع وحده أن يفرض القانون أو يحقق النظام مالم يكن مستخدما للوسائل العلمية الحديثة فضلا عن عمق الاستشعار الفكرى فى ضبط الجريمة واحتواء عناصرها . ولا مراء أن رجل الشرطة هو النصف المكمل للقانون وبغيره تصبح نصوص القانون مجرد سطور على ورق لذلك كان اقتناص رجل الشرطة للمجرم أينما تبدى فى تحقيق الأمن عن طريق استخدام الأجهزة العلمية والأساليب الفنية فى الكشف عن الجرائم من الأمور المعول عليها .

وإذا كان ذلك كذلك فإنه ايمانا منى بأنه لاعمل بغير فكر ، ولا تطبيق بغير نظرية ، بل ولا نظرية بغير تطبيق - فقد رأيت اصدار هذا المؤلف جاهدا أن يجمع بين الطابع العلمى التطبيقى استهدافا لتأكيد أساليب ونتائج البحث الفنى فى المجال الجنائى .

ولا اكون مدعيا حينذاك أن أقرر أن هذا المؤلف إنما هو وليد خبرة عملية فى المجال الشرطى زهاء ثمانيه وعشرون عاما كضابط شرطة تدرج فى كافة اعمالها حتى رتبة «اللواء» بالاضافة إلى خبرة تطبيقية فى مجال القضاء الواقف «المحاماة» على مدى عشرة سنوات

سدد الله على الطريق خطانا وجعل لنا من رضاه حافزا لكل عمل نؤديه

دكتور/ قدرى الشهاوى

المحامى بالنقض

ب - أوليات

دراسة «مسرح الجريمة» وبالتالى «أسلوب التحقيق والبحث الجنائى» فى مكان الجريمة يهدف أساسا - فى نظرنا - إلى ايجاد مفاهيم واضحة ومترابطة فى مجال مكافحة الجريمة بالأسلوب العلمى سواء قبل وقوع الجريمة أو بعدها على حد سواء وبذلك يستطيع المحقق الجنائى اجراء المعاينة الصحيحة لمكان الجريمة وتفتيش شخص وسكن الجانى تفتيشا منتجا بحثا عن الدلائل والماديات التى تفصح عن شخص المجرم وجسم الجريمة وجمع أدلة الاتهام وتكييف الواقعة التكييف القانونى الصحيح ، ولذلك لن تكتفى بمجرد الإشارة أو التعريف بالأساليب المختلفة التى استعرضتها النظريات - إذا كان لنا أن نسميها - نظريات - ولكنها سوف تتعدى ذلك لتشمل الجانب التطبيقى . وهكذا يأتى اطار هذه الدراسة مختلفا إلى حد كبير عما عهده الدارس لها من قبل من حيث مكوناتها وأسلوب معالجة الموضوعات الواردة بها [1] . خاصة إذا علمنا أن البحث عن الأدلة المثبتة لارتكاب الجريمة والتردى فيها وبالتالى نسبتها إلى المتهم ، من الموضوعات الرئيسية فى المجال الشرطى ، فبدون هذا الإثبات لايمكن مباشرة أى اجراءات ماسة بالحرية فى مواجهة أى فرد وبالتالى لايمكن انزال الجزاء الجنائى به ، لاسيما وأن الأصل فى المواد الجنائية هو براءة المتهم حتى تتأكد ادانته ، ومع هذه القرينة كان لابد من الاهتمام بأساليب التحقيق والبحث الجنائى وتوفير الضمانات لسلامتها وتأكيد نتائجها على اعتبار أن كثيرا منها ما يستتبع عند البحث عن الأدلة المساس بالحريات الفردية للمتهم .

---

(١) تنبع نواحى التمييز المصاحبة لهذه الدراسة من عدة نواحى أهمها أننا لن نتبع المدخل الشمولى الذى يعنى أساسا بالمدخلات التى تؤثر فى كفاءة القدرة على البحث والتحرى وإنما سوف نشير إلى العناصر الاساسية التى تتحكم فى الكفاءة والقدرة على تشغيل الاجهزة الفنية بأقصى طاقاتها .

ولعل تلك الأدلة وبالنظر إلى خطورتها كدليل يؤكد الاتهام ويقيمه قبل شخص معين لابد من احاطته - سواء كان من اجراءات البحث أو التحرى ... إلخ بضمانات تضمن سلامة تلك الاجراءات .

ومن هذا المنطلق سوف نشير إلى بعض المناهج الفكرية فى هذا الصدد للتعرف من خلالها على السمات التى ميزت كل منهج فكرى - محاولة للتوصل إلى إطار منهجى ملائم فى مجال كشف الجريمة بالوسائل العلمية الحديثة - حتى ننتهى بتقديم إطار فكرى لاستراتيجية التحقيق والبحث الفنى الجنائى بحيث يمكن من خلاله استعراض المتغيرات الواجب اخذها فى الحسبان عند دراسة تلك الأساليب وبالتالى تطبيقها لاسيما بعد متابعة الأسلوب الاجرامى لركب الحضارة وارتقائها . خاصة بعدأن اضحت أحوال الجريمة وطرائق ارتكابها جد مختلفة عما كانت عليه فى المجتمعات المتخلفة والقديمة - التى كانت تعتبر التعذيب اجراء قانونيا .

وناهيك أن الباحث الجنائى كان يعتمد فى الماضى على الأدلة المعنوية كالاعتراف وشهادة الشهود والاستجواب للكشف عن نقاب الجرائم وبالتالى إثباتها . فإذا استعصى عليه الزفر بالدليل لجأ إلى أساليب العنف والضرب والتعذيب . والتى سرعان ما تغيرت النظرة بالنسبة لها فأضحت تتنافى مع العدالة - ومن ثم كان لزاما على رجل الشرطة مسايرة التطور ازاء طرق الكشف عن الجرائم ، بل ووسائل المكافحة.

يضاف إلى ذلك الحقائق الآتية :

الحقيقة الأولى : لما كان السبق مستمرا بين المجرم والمجتمع أى بين الخير والشر ، فقد كان من الضرورى كشف النقاب عن الجريمة بالوسائل العلمية والفنية وهو ما يعرف بالتحقيق الجنائى « Criminaldhenomenology » ، وبالتالى وضع القواعد والاسس والأساليب التى يجب على المحقق أن يتبعها من أجل الوصول إلى الأمل المنشود وهو التعرف على فاعل الجريمة - خاصة بعد أن أثبتت التجارب القضائية أيضا أن من الواجب على أجهزة الأمن والعدالة أن تسرع الخطى نحو تغيير أسلوبها بعد أن

اكدت الأمور أن كشف غوامض الجريمة لايمكن أن يعتمد فيه على شهود الرؤية واعترافات المتهمين فحسب - فقد أضحت تلك الوسيلة - من الأدلة التى لايمكن أن يطمئن إليها القاضى دائما فى تكوين اقتناعه .

الحقيقة الثانية : أن التعرض الجنائى للأشخاص والأموال يحدث فى كل مكان ، والشرطة فى بقاع العالم مهمتها أصلا كشف النقاب عن الجريمة والمجرم ، والبحث عن الأدلة التى تثبت ارتكابه لها - ومن تلك الزاوية كان البحث الدقيق لمكان الجريمة ، ففى نطاقه يوجد الدليل الدامغ ، والبراهين القوية التى تجسم طبيعة الجريمة . بمعنى أنه هو المكان الذى تنبثق منه كافة الخيوط التى كثيرا ما تنتهى إلى المجرم . وهذا يؤكد أن البحث الدقيق فى مكان الجريمة قد يكون فى كثير من الأحوال شرطا للوصول إلى الكشف النهائى عن الجريمة .

من أجل ذلك رأينا أن ننمى فى ضابط الشرطة بصفة خاصة ورجل القانون «النيابة - القضاء - المحاماة» بصفة عامة روح التقدير الصحيح للكشف العلمى عن الجريمة ، وأن نشير عليه بالوسيلة التى يستطيع بها أن يستغل هذه الامكانيات أكمل الاستغلال فى بحثه عنها .

الحقيقة الثالثة : أن صعوبة التصدى للتحقيقات الشرطية تتزايد يوما بعد يوم ، ذلك ان ايجاد أدوات جديدة للكشف عن الجريمة يواكبه من جهة أخرى اتباع أساليب جديدة فى ارتكاب الجرائم **فمثلا** : زيادة الاتصال بين الأجهزة الشرطية يعادلها سرعة حركة انتقال المجرمين كذلك ، بل ان التفسيرات الجديدة للقوانين الخاصة بالقبض والتفتيش ... إلخ إنما يزيد من تعقيد مهمة الضابط والمحقق ، وتلك الأمور تلقى عليه تبعات جديدة تلزمه بأن يبذل أكثر من كل وقت مضى جهودا خارقة ، وان يتبع أساليب جبارة للبحث عن الجريمة ، ومن ثم يجب أن يكون التحقيق الجنائى فى يد رجال شرطة مزودين بالمعرفة الكاملة بالقانون والعلوم الشرطية وفنون البحث والتحقيق الجنائى - وهو ما خصص له هذا المؤلف .

الحقيقة الرابعة : إن تجربتى العلمية والعملية لأكثر من ثمانية وعشرون عاما - فى محراب الأمن خلاف الممارسة الفعليه لمهنة المحاماة اثبتت - كما سبق القول - أن العمل الشرطى خليط بين : عمل قانونى وبحث جنائى ، لذلك فقد راودتنى الرغبة فى نشر هذا المؤلف منذ زمن بعيد - إلا أننى رأيت أن التسلسل المنطقى للأمور يلزمنا بداءة باستكمال سلسلة مؤلفاتنا القانونية الشرطية، ومن ثم كان انشغالى باستكمالها من الأمور التى حالت دون تحقيق تلك الرغبة فى التو واللحظة - ولما كان الفراغ منها كان الوفاء بعهدى واستكمال الشطر الثانى من تلك المجموعة ، خاصة أن الشغف بدقائق اجراءات البحث الجنائى يستلزم بالضرورة توضيح معالم الطريق لكل باحث - وبذلك يتضح الإطار الموضوعى الفنى لعمل الشرطة والنظام القانونى لهذا الإطار .

وهكذا سوف نشير فى هذا المؤلف إلى كل جديد فى مجال التحقيق والبحث الجنائى - وإن كنا فى هذا الشأن - قد ترددنا بين أن نوجز إلى القدر الكافى لكى يلم القارىء بمبادىء عامة يتعمق فيها وفق رغبته ... وبين أن نفصل غامضها بصورة نرجو أن تسد حاجة الباحثين ... وقد اخترنا الخطة الثانية ... تأكيدا منا لمدى أهمية هذا العلم الذى ترعرع داخل أجهزة الشرطة سواء فى مصر أو على صعيد العالم العربى والأجنبى . وسوف ننهج فى ذلك الصياغة الحديثة التى تتفق مع الاجراءات الشرطية سواء فى مصر أو فى الأمة العربية - وقد يبدو أن بعض الاجراءات نظريا ، لكن التحليل الدقيق لها كفيل بان يثبت أنها تقوم على أساس علمى سليم يمكن أن يتخذ أساسا لتعديلات محلية وفق قوانين الدولة والاجراءات الجنائية الوضعية فى البلاد المختلفة .

لكل ذلك كانت تلك الطبعة الماثلة بين يدى القارىء لعلها تضيف إليه مزيدا من العلم والمعرفة .

والله ولى التوفيق

دكتور

قدرى عبدالفتاح الشهاوى